مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9658

الجمعة، 14 حزيران/يونيه 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد سانغجين كيم	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد مرابط
	سلوفينيا	السيد بونيكفار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بين
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فيرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح؛ والسيد دانيال كوفاليك، ناشط في مجال السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يزال الغزو الواسع النطاق الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يلحق خسائر فادحة بشعب أوكرانيا. وقد أسفر تصعيد الأعمال العدائية والهجوم العسكري الروسي المكثف في خاركيف وأجزاء أخرى من البلد عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وتدمير هائل للأعيان المدنية والهياكل الأساسية، مما أدى إلى تعطيل إمدادات الطاقة على نحو كبير وأثر على الخدمات الحيوية وعلى إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم. وما فتئ استخدام الطائرات المسيّرة المسلحة والصواريخ يسبب الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين، فضلا عن إلحاقه أضرارا بالهياكل الأساسية المدنية. كما وردت تقارير عن تزايد عدد الضربات باستخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة داخل الاتحاد الروسي، مما أدى أيضًا إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالهياكل الأساسية المدنية. ويجب ألا تُستخدم الطائرات المسيّرة المسلحة والصواريخ، شأنها شأن أي أسلحة أو نظم أسلحة أخرى، بطريقة لا تتفق مع القانون الدولي الإنساني.

وتثير الهجمات المستمرة والمكثفة ضد المدنيين والهياكل الأساسية المدنية بالغ القلق. ويقع على عاتق جميع الأطراف في أي نزاع مسلح واجب حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وكفالة الامتثال للقانون الدولي المنطبق، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. إن الهجمات المتعمدة والمباشرة ضد المدنيين والهياكل الأساسية المدنية والهجمات العشوائية، بما في ذلك الهجمات غير المتناسبة، محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني ويجب أن تتوقف فورا. وأحث جميع المعنيين على التصرف بمسؤولية والامتناع عن أي أعمال يمكن أن تعرض المدنيين للخطر، أينما كانوا، أو من شأنها أن تزيد من تصعيد التوتر وخطر امتداده. ويشمل ذلك تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، لأنه من المرجح جدا أن يؤثر هذا الاستخدام تأثيرا مدمرا على المدنيين والأعيان المدنية، وبالتالي إخراج القتال من المناطق الحضرية تمامًا.

واستمر تقديم المساعدة العسكرية وعمليات نقل الأسلحة والذخائر إلى القوات المسلحة الأوكرانية. ويمكن الحصول على المعلومات الواردة من الحكومات بشأن عمليات النقل هذه من خلال مصادر مفتوحة. وتفيد التقارير بأنّ عمليات النقل شملت أسلحةً تقليديةً ثقيلةً، مثل الدبابات القتالية الرئيسية ومركبات القتال المدرّعة والطائرات المقاتلة وطائرات الهليكوبتر والمنظومات المدفعية من العيار الكبير ومنظومات الصواريخ والطائرات المقاتلة المسيرة، فضلاً عن ذخائر تعمل عن بعد وأسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة وذخائرها. كما وردت تقارير عن قيام دول بنقل أسلحة أو التخطيط لنقلها، مثل الطائرات المسيّرة والقذائف التسيارية والذخائر، إلى القوات المسلحة الروسية وعن استخدام تلك الأسلحة في أوكرانيا. وأكرر أن أي نقل للأسلحة والذخيرة يجب أن يحدث وفقا للإطار القانوني الدولي المنطبق، بما في ذلك بالطبع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومما يثير القلق التقارير المتعلقة باستخدام الذخائر العنقودية والتلوث الواسع النطاق بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في أوكرانيا. وتهدد الألغام والذخائر المتفجرة بصورة مباشرة الأشخاص

العالقين في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أوكرانيا. وحتى بعد انتهاء القتال، يمكن لتلك الأجهزة الفتاكة أن تلوث المجتمعات لعقود لاحقة، وهو ما يشكل خطرا يوميا قاتلا يهدد حياة النساء والرجال والأطفال ويعرقل جهود إعادة الإعمار. ولذلك، يجب أن تُعطى الأولوية على الدوام للمشاركة العالمية في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، وللتنفيذ الكامل لها.

إن نقل الأسلحة والذخائر إلى أي نزاع مسلح ينطوي على خطر تحويل وجهة المعدات إلى مستخدمين نهائيين غير مأذون لهم، وهو ما يثير مخاوف جدية بشأن احتمال تصاعد العنف. ولا بد من التصدي لخطر تحويل وجهة الأسلحة والذخائر لتجنب استفحال حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في أوكرانيا والمنطقة وخارجها. ويتطلب ذلك شفافية في سلسلة التوريد وتعاونا وتبادلا للمعلومات بين الدول المستوردة ودول العبور والدول المصدرة. وتشمل التدابير الملموسة لمكافحة التحويل تعزيز ممارسات الوسم وحفظ السجلات والتعقب؛ وتقييمات شاملة لمخاطر التحويل قبل النقل؛ شهادات المستخدم النهائي، بما في ذلك شروط عدم التحويل؛ وعمليات التحقق بعد الشحن؛ ومراقبة عمليات التحويل وتحليلها.

كما أن الأمن المادي الفعال وإدارة مخزونات الأسلحة والذخائر، فضلاً عن تدابير الجمارك ومراقبة الحدود، هي أيضاً أمور أساسية. إن معاهدة تجارة الأسلحة، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب المرتبط به، والإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، هي بعض صكوك تحديد الأسلحة التي وضعتها الدول لمنع تحويل الأسلحة التقليدية وتنظيم تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي.

منذ 24 شباط/فبراير 2022، تحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أن الحرب الدائرة في أوكرانيا أسفرت عن مقتل 11 126 مدنيا وإصابة 21 863. ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى من ذلك بكثير. ومما يثير بالغ القلق أن عدد الضحايا المدنيين في شهر أيار/مايو الذي وثقته بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا كان الأعلى منذ حزيران/يونيه 2023. لا يمكن لهذه المعاناة الإنسانية أن تستمر.

يجب على الدول تجنب اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التصعيد وسوء التقدير المحتمل. وكما ذكرت مراراً وتكراراً، نحن بحاجة إلى سلام عادل ودائم في أوكرانيا بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوفاليك.

السيد كوفاليك (*تكلم بالإنكليزية*): إنني أخاطب المجلس اليوم بصفتي عضواً في اللجنة التنفيذية لمجلس السلام في الولايات المتحدة.

يساورنا بالغ القلق إزاء مما يبدو أنه زحف نحو حرب عالمية ثالثة، نتيجة النزاع الروسي الأوكراني. وكسابقة تاريخية، ربما كان العالم أقرب ما يكون إلى مواجهة نووية وحرب عالمية ثالثة في عام 1962، مع أزمة الصواريخ الكوبية. وكما أوضح الرئيس جون كينيدي، نشأت المشكلة عندما تم نقل الصواريخ السوفياتية إلى كوبا.

كان موقف كينيدي هو أن أي صواريخ تطلق على أي دولة في الأمريكتين، بما في ذلك الولايات المتحدة، من كوبا ستعتبر هجومًا مباشراً من الاتحاد السوفياتي على الولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة سترد على الاتحاد السوفياتي. لماذا تعتبر هذه سابقة مهمة؟ لأن الرئيس بايدن يضع روسيا الآن في مواجهة ما يُعرف بأزمة الصواريخ الكوبية العكسية، بقوله إن أوكرانيا يمكنها أن تستخدم بحرية الأسلحة والذخائر والقذائف الغربية لمهاجمة روسيا في عمق أراضيها.

وقد استخدمت أوكرانيا بالفعل طائرات بدون طيار غربية لمهاجمة أنظمة رادار الإنذار المبكر في عمق روسيا – حتى مسافة 100 1 كيلومتر داخل روسيا. وبالمناسبة، صُممت محطات الرادار هذه في

عهد الاتحاد السوفياتي لتحذير الاتحاد السوفياتي من القذائف التسيارية العابرة للقارات التي تُطلق من الولايات المتحدة.

وبالتالي، فإن ذلك يثير بالطبع سؤالاً بالنسبة لروسيا: ما الذي تفعله بمهاجمة مواقع الرادار هذه بالتحديد؟ هل تخطط لتوجيه ضربة أولى؟

كل هذا يصل بنا إلى أزمة صواريخ أخرى على غرار الأزمة الكوبية، ولكن هذه المرة، على ما أعتقد، مع الغرب – مع حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة – باستخدام أوكرانيا بنفس الطريقة التي اتُّهم بها الاتحاد السوفياتي باستخدام كوبا.

وما يزيد من خطورة هذه الأزمة تحديدًا هو أنه ليس لدينا الرئيس كينيدي في موقع القيادة. ففي الوقت الذي كان يدلي فيه بتصريحات عدائية جدا كالتي ذكرتها، كان يتفاوض أيضًا من وراء الكواليس مع رئيس الوزراء خروتشوف لإنهاء الأزمة، وهو ما فعلاه في غضون 13 يومًا بالتفاوض على حل. بالمناسبة، كان أحد هذه الحلول هو إزالة الأسلحة النووية الأمريكية التي كانت موجهة إلى الاتحاد السوفياتي من تركيا.

واليوم، للولايات المتحدة أسلحة نووية في تركيا وهولندا، وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا. كل هذه الأمور تُنسى عندما نتحدث عن الصراع بين الغرب وروسيا. لا يسعني إلا أن أتخيل ما كان سيحدث لو أن كوبا أطلقت قذيفة من نوع ما ضد أنظمة رادار الإنذار المبكر في الولايات المتحدة. كان ذلك سيؤدي حتمًا إلى حرب عالمية ثالثة – وقد أخبرنا جون كينيدي بذلك بالتأكيد.

تواجه روسيا الآن حالة مماثلة، وأعتقد أنه يتعين على مجلس الأمن التعامل معها من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتجنب حدوث مواجهة على الصعيد العالمي.

الشيء التالي الذي أريد أن أتكلم عنه – وقد صُدمت لأنني سأتكلم عنه – هو أنه من المفارقات أنه بعد فترة وجيزة جدًا من احتفال الغرب بذكرى يوم النصر – غزو نورماندي الذي حدث بالطبع في عام 1944 لإسقاط النازية – أعلنت إدارة بايدن أنها ستبدأ بتسليح كتيبة آزوف في أوكرانيا، وهي منظمة من منظمات النازيين الجدد.

في الواقع، قال رئيس أوروغواي العظيم السابق خوسيه موخيكا، بصراحة، إن كتيبة آزوف تعود جذورها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية. لا يمكن حتى تسميتهم بالنازيين الجدد، بل هم نازيون. لكن الولايات المتحدة، بعد الاحتفال بيوم النصر مباشرة، قالت إنها ستبدأ في تسليح النازيين في أوكرانيا. على الأقل ستفعل ذلك علانية – من الواضح تماما أنها كانت تفعل ذلك على الأرجح سراً منذ فترة طويلة.

مرة أخرى، لا أعرف كيف تم السماح بحدوث ذلك وكيف لا يثير هذا الأمر القلق في مجلس الأمن. آمل أن يثير ذلك القلق، لأن كتيبة آزوف ليست منظمة أوكرانية محلية بحتة. وشأن أسلافها في أوكرانيا وألمانيا، النازيون، فإن لديها تطلعات لنشر أيديولوجيتها النازية والعنصرية في جميع أنحاء العالم.

”في الواقع، ووفقًا لصحيفة ”كييف إندبندنت“، وهي صحيفة رئيسية في أوكرانيا؛ ”كتيبة آزوف“ تبرز كنقطة التقاء بالغة الأهمية في شبكة اليمين المتطرف العنيف العابرة للحدود الوطنية. تحتفظ هذه الجماعة بـ ”مكتب اتصال غربي“ خاص بها للمساعدة في تجنيد واجتذاب المقاتلين الأجانب الذين يسافرون للتدريب والتواصل مع أشخاص من منظمات تمارس العنف لها توجه مماثل من جميع أنحاء العالم. يسافر عملاء من مكتب الاتصال إلى جميع أنحاء أوروبا للترويج للمنظمة والدعوة إلى رسالتها المتمثلة في تفوق العرق الأبيض“.

مرة أخرى، بعد الاحتفال بهزيمة النازيين، قال بايدن إنه سيدعم علنًا تلك المنظمة. كيف يمكن لروسيا أن تنظر إلى ذلك، بصفتها الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي الذي تكبد ما لا يقل عن 27 مليون ضحية على يد النازيين خلال الحرب العالمية الثانية؟

كيف يمكن أن يستمر هذا الدعم للنازيين في أوروبا اليوم؟ كيف يمكن للغرب – والولايات المتحدة على وجه الخصوص – أن يتحدث

عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوقت الذي يسلح فيه النازيين في أوكرانيا؟

ومرة أخرى، أحث أعضاء المجلس، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، على معالجة هذه المسألة ووقف دعم النازيين المعاصرين في أوروبا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد كوفاليك على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعقد جلسة اليوم لأن الحالة المتعلقة بأوكرانيا تتطور إلى سيناريو متزايد الخطورة. تهدف الدول الغربية إلى جولة أخرى من التصعيد، وهو أمر محفوف بعواقب كارثية. ولإيضاح الأمر، أود أن أبدأ بعدة اقتباسات من شخصيات سياسية غربية.

قال بوريس بيستوريوس، وزير الدفاع الألماني، في كلمته أمام البرلمان الألماني في 5 حزيران/يونيه؛

”يجب ألا نظن أن بوتين سيتوقف عند حدود أوكرانيا بعد تحقيق ما حققه ... يجب أن نكون مستعدين للحرب [مع روسيا] بحلول عام 2029... نحن بحاجة... إلى... شابات وشباب قادرين على الدفاع عن هذا البلد“.

قال الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون،

”نعتقد أنه يجب أن نسمح [للأوكرانيين] بتحييد المنشآت العسكرية التي تُطلق منها الصواريخ“.

وأكد الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) مؤخراً أن ”الحق في الدفاع عن النفس يشمل توجيه ضربات لأهداف مشروعة خارج أوكرانيا، وهذا ليس تصعيدًا“. كما ذكر أيضًا أن

”المملكة المتحدة تزود أوكرانيا بقذائف انسيابية من طراز ستورم شادو منذ فترة طويلة بدون أي قيود“.

ومن المؤكد أنه ليس بالجديد بالنسبة لنا أن الدول الغربية التي تضخ الأسلحة إلى نظام كييف منذ عامين حتى الآن وتمنعه حتى من الحديث عن مفاوضات السلام مع روسيا، متورطة بشكل مباشر في الأزمة الأوكرانية وتستخدم كل الوسائل المتاحة لإبقائها في مرحلة خطيرة. وفي زلة لسان، يقول البعض من أوساط النخب الأمريكية بين الفينة والأخرى بأن الحرب بالوكالة التي يخوضها الجنود الأوكرانيون على الأراضي الأوكرانية هي أرخص وسيلة للغرب لممارسة الضغط على روسيا. تقدم الولايات المتحدة قروضًا ببلايين الدولارات للصناعة العسكرية الأوكرانية كجزء مما يسمى بالمساعدات المقدمة إلى البلد، مما يساعدها على الحفاظ على تحقيق أرباح طائلة. توجه واشنطن أتباعها الأوروبيين عبر المحيط، وتحرضهم على مواجهة مباشرة مع روسيا. وأوروبا، التي فقدت كل قدر من الاستقلال الجيوسياسي، تتبع بشكل أعمى المسار الذي تمليه عليها واشنطن.

ولا يخفى أيضاً على أحد أنه منذ بداية النزاع في أوكرانيا، يشارك فيه من يسمون بالمدربين والمرتزقة الغربيين. فهم يتكبدون الخسائر بانتظام، لكن وسائل الإعلام الغربية تفضل عدم الحديث عن ذلك. كما أننا ندرك جيدًا أن المنظومة العسكرية الغربية تسيطر على استخدام نظام كييف لمنظومات أسلحة حديثة عالية التقنية والدقة وبعيدة المدى، سواء كانت منظومات قذائف ستورم شادو البريطانية أو منظومات القذائف التكتيكية للجيش الأمريكي أو القذائف الفرنسية، حيث توجهه ببساطة بشكل كامل في هذه العملية. نحن نعلم أن الجنود الأوكرانيين في الميدان يفتقرون إلى القدرة التكنولوجية لتشغيل تلك القذائف، ولهذا السبب يقوم موردو تلك المنظومات بتعيين مهام التحليق وتحميلها على النظام. وكما علم الجميع من المفاوضات المسربة لجنود الجيش الألماني الذين كانوا يناقشون الهجوم المخطط له على جسر القرم، فإنهم يحددون أيضًا الأهداف النهائية للضربات. وبعبارة أخرى، فإن حقيقة أن دول الناتو متورطة في الأعمال العسكرية في أوكرانيا ومتواطئة في جرائم الحرب التي يرتكبها نظام كييف هي حقيقة راسخة. وسنقوم بالرد على جميع تلك الأعمال العدوانية على النحو الواجب، وستتم معاقبة جميع المتورطين في تلك الجرائم.

ولكن في الآونة الأخيرة، ظهر اتجاه جديد وخطير. يبدو أن القادة الأوروبيين في سعارهم المعادي لروسيا يزداد بعدهم عن الواقع وبدأوا يحلمون بجد بهزيمة روسيا في ساحة المعركة. يبدو أن فرنسا وألمانيا لم تتعلما دروس التاريخ. وقد ترجع هذه الرغبة الانتقامية العارمة إلى اعتمادهم الكامل على الولايات المتحدة في المجالات العسكرية والسياسية والتكنولوجية والأيديولوجية والمعلوماتية وإلى مشاكلهم السياسية الداخلية الحادة، حيث يفقد السياسيون الأوروبيون الحاكمون وممثلو البيروقراطية الأوروبية ثقة مواطنيهم بسرعة. يبدو كل ذلك مفهوماً، ولكن هناك شيء واحد – إما أنه يشير إلى عدم فهمهم تماما لحجم التهديد الذي يشكلونه هم أنفسهم أو إلى إيمانهم المهووس بحصانتهم وشعورهم بالاستثنائية.

أود أن أسأل زملائي الغربيين عما إذا كانوا يدركون أن قيادتهم تدفع أوروبا بالفعل إلى حافة حرب أخرى واسعة النطاق. إن هذه الرغبة، وليس الخطط المحبة للسلام، هي التي تقف وراء كل مبادرات الغرب الزائفة للسلام، بما في ذلك المؤتمر القادم في بورغنستوك، الذي يحاولون بكل الوسائل ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول فيه لجعله أكبر ثقلا. تتجسد الخطط الحقيقية لحلف الناتو في تلويح إيمانويل ماكرون في برلين، بخريطة لمنطقة الحدود الروسية الأوكرانية وهو يوضح المناطق التي يعتقد أنه يمكن استهدافها في روسيا. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن إيمانويل ماكرون نفسه قال في كانون الثاني/يناير الماضي إن روسيا يجب ألا تنتصر.

وأود أيضًا أن أتوجه إلى زملائي من بلدان الجنوب، وبشكل عام، إلى جميع الدول التي ما فتئت قيادتها ترسم مسارا معقولا. لا تصدقوا النداءات الخادعة التي يطلقها منظمو اجتماع بورغنستوك، والتي ليست سوى محاولة قديمة لتوجيه إنذار نهائي إلى روسيا، مع قبول كل من يحضر هذا الاجتماع لتوجيه هذا الإنذار. إن النفاق الصارخ الذي يحيط بالأمر كله واضح. أي نوع من السلام يمكن أن نتحدث عنه إذا كان المنظمون يعقدون مؤتمرات سلام زائفة من جهة، بينما يزيدون من إمدادات الأسلحة إلى نظام كييف، بل ويعطون الضوء الأخضر علانية لاستخدامها على الأراضي الروسية من جهة أخرى؟

وفي الوقت نفسه، أعلن زيلينسكي، وشرعيته موضع شك حتى داخل أوكرانيا، بشكل مباشر أن كييف وحدها هي التي يجب أن تحدد شروط السلام. أود أن أذكّر الأعضاء بأنه في تشرين الأول/أكتوبر 2022، وقّع مرسومًا يحظر التفاوض مع القيادة الروسية.

ونحن ندعو الدول الأعضاء والأمانة العامة إلى الامتناع عن التورط في الاجتماع الاستفزازي وغير المجدي على الإطلاق في بورغنستوك، وعن لعب أدوار ثانوية في مؤامرات الغرب الخرقاء المعادية لروسيا. لقد طرحت كل من الدول الأفريقية وجامعة الدول العربية والبرازيل أفكاراً يمكن أن تكون بمثابة بداية لعملية تفاوضية. وأظهرت الصين باستمرار فهمًا تاما للأسباب الجذرية للأزمة. ولسوء الحظ، تتجاهل كييف ورعاتها بتحدٍ كل هذه الجهود من أجل السلام وترفض رفضًا قاطعًا مناقشتها، على أمل أن تتاح لهم أخيراً فرصتهم التاريخية لهزيمة روسيا. وهذا بالطبع لن يحدث أبداً. لا تزال العملية العسكرية الخاصة مستمرة، ويتم تحقيق أهدافها وغاياتها باستمرار. وبعد أن فشلت القوات المسلحة الأوكرانية في ساحة المعركة، فإنها تقوم بمطاردة المدنيين بطريقة جبانة وتدمير المباني السكنية، ورياض الأطفال والمدارس والمستشفيات. إن الدول الغربية، بعد أن نسيت للحظات القانون الدولي الإنساني، تسهل ذلك بكل الطرق الممكنة. فعلى سبيل المثال، تدنى الحال بالمتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية، السيد ماثيو ميلر، إلى حد التصريح بأنه "لا يوجد سوى أهداف عسكرية ولا مدنيين في بيلغورود، لم يبق هناك من الناحية العملية أي مدني".

في 7 حزيران/يونيه، شنت القوات المسلحة الأوكرانية هجومًا باستخدام القذائف التكتيكية العسكرية أمريكية الصنع، مما تسبب في انهيار جزء من مبنى سكني في لوهانسك، مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص وإصابة 60 آخرين. وفي اليوم نفسه، قام مسلحون أوكرانيون بقصف متجر في قرية سادوفويي في منطقة خيرسون كان يتجمع فيه العديد من الزوار والموظفين. استخدموا في البداية قنبلة موجهة ثم قذائف منظومة صواريخ المدفعية عالية الحركة، مما أسفر عن مقتل 22 شخصًا. وقبل أيام قليلة، قُتل فاليري كوجين، وهو صحفي روسي

ومصور لقناة NTV التلفزيونية الروسية، في خورليفكا وأصيب زملاؤه بجروح. كانت تلك ضربة محددة الهدف. إننا نشعر بخيبة الأمل لأن الأمانة العامة لم تتحل بالشجاعة الكافية لتسمية الطرف المذنب أو إدانة العمل الإرهابي.

ومن المهم أيضًا ذكر قرار الولايات المتحدة برفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى كتيبة آزوف القومية الأوكرانية. في روسيا، تُصنف كتيبة آزوف باعتبارها منظمة إرهابية. كما أعلنت الولايات المتحدة صراحةً في وقت سابق أن مقاتلي كتيبة آزوف يحملون آراءً عنصرية ومعادية للأجانب وقومية متطرفة. وأفرادها لم يتخلوا عن أيديولوجيتهم الوحشية اللاإنسانية حتى الآن. لكن واشنطن توقفت في الآونة الأخيرة عن رصد أي انتهاكات لحقوق الإنسان في أعمال مقاتلي كتيبة آزوف.

إن نظام كييف لا يرتكب جرائم ضد المواطنين الروس فحسب، بل يهلك شعبه أيضًا. وفي مواجهة الانتكاسات والخسائر الجسيمة في ساحة المعركة، تحاول القوات المسلحة الأوكرانية سد الثغرات بالرجال المجندين بالإكراه. وقد بدأ ضباط التجنيد العسكريون، واثقين من إفلاتهم من العقاب، في مطاردة هؤلاء الأشخاص واقتيادهم من السيارات ووسائل النقل العام. وسواء أكانوا أصحاء أم لا، فجميعهم يعتبرون مؤهلين للانضمام إلى الجبهة. ومن المفهوم تمامًا أن الناس يرغبون في الاختباء لتجنب إجبارهم على القتال دفاعا عن نظام زيلينسكي. وأولئك الذين لا يستطيعون رشوة ضباط التجنيد يضطرون إلى الاختباء. وينجح البعض في عبور الحدود والهروب، ويفشل البعض الآخر .

ويتعرض الرجال الأوكرانيون للمذابح بشكل مطرد. ويتم بيع الأصول الصناعية والزراعية الأوكرانية للمستثمرين الأجانب دون مقابل تقريبًا. ولا توجد أموال لسداد ديون أوكرانيا التي تقدر بملايين الدولارات للمنظمات الدولية. وكل ذلك بفضل الرعاة الغربيين للنظام العميل في كييف. وبعد أن ينتزعوا كل ما يستطيعون انتزاعه من أوكرانيا، فإنهم سيلقون بها في مزبلة التاريخ وسيمضون لفرض الديمقراطية في بلد آخر ساذج بما يكفي لتصديق الوعود الغربية الخادعة.

وقد قلنا مراراً وتكراراً أننا مستعدون لمناقشة سبل إرساء سلام دائم في أوكرانيا وأوروبا استنادًا إلى الحقائق على أرض الواقع مع مراعاة مصالحنا الأمنية. لقد أثبتنا ذلك باستمرار في مجموعة تدابير مينسك واتفاقات إسطنبول التي فشلت بسبب خطأ الغرب. ومنذ الأيام الأولى، طرحت روسيا خيارات لحل دبلوماسي للأزمة، لا تهدف إلى تجميد النزاع بل حله فعليًا. ولكن جميع مبادراتنا رُفضت في نهاية المطاف – فقد قرر الغرب وكييف محاولة هزم روسيا. إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل.

واليوم، طرح رئيس الاتحاد الروسي اقتراحًا ملموسًا آخر للسلام. وهو يستند إلى موقفنا القائم على المبادئ، الذي يتطلب وضعًا محايدًا غير منحاز وغير نووي لأوكرانيا؛ وتجريدها من السلاح وإزالة الفكر النازي منها؛ والحماية الكاملة لحقوق وحريات ومصالح المواطنين الناطقين بالروسية في أوكرانيا؛ والاعتراف بالواقع الجديد للأقاليم ووضع شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول وجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين ومنطقتي خيرسون وزابوريجيا ككيانات مكونة للاتحاد الروسي. وفي المستقبل، يجب أن توضع جميع هذه الأحكام الأساسية والقائمة على المبادئ في شكل اتفاقات دولية أساسية. وبطبيعة الحال، يعني ذلك أيضًا رفع جميع الجزاءات الغربية المفروضة على روسيا.

إننا نقر بمسؤوليتنا في الحفاظ على الاستقرار العالمي ونؤكد من جديد استعدادنا للحوار مع جميع البلدان، ولكن هذا لا ينبغي أن يعني عمليات سلام سطحية مصممة لخدمة مصالح مكتسبة معينة، كما هو الحال في بورغنستوك، بل يجب أن يكون حواراً جاداً ومفصلاً حول مجموعة كاملة من مسائل الأمن العالمي. وإذا رفض الغرب وكييف اقتراح السلام هذا، فسيتحملان المسؤولية السياسية والأخلاقية عن استمرار إراقة الدماء. ومن الواضح أن الحقائق في الميدان، على خط التماس، ستستمر في التغير، لكن ليس لصالح نظام كييف. ومن ثم فإن ظروف بدء المفاوضات ستكون مختلفة جدا .

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

لقد طلب زميلنا الروسي هذه المناقشة من أجل إخفاء حقيقة بسيطة. إن للحالة التي نواجهها اليوم سببا وحيدا هو الغزو غير القانوني وغير المبرر الذي نفذه الرئيس بوتين. والمشكلة هي وجود الأسلحة الروسية في أوكرانيا، وليس العكس.

لقد تسببت حرب الرئيس بوتين غير القانونية في معاناة الملايين من المواطنين الأوكرانيين. وفي الأشهر القليلة الماضية، كثّف حملته بصورة أكبر وزاد من استخدام روسيا للقنابل الانزلاقية ضد المدن الكبرى – 500 3 في شهر أيار/مايو وحده – وهو ما يمثل تغييراً كبيراً في التهديد الذي يتعرض له المدنيون. وفتح جبهة جديدة ضد خاركيف، التي لا تزال تتعافى من غزو عام 2022. ويسعى إلى تدمير قطاع الطاقة في أوكرانيا، وحرمان العائلات من التدفئة والضوء والكهرباء، على أمل إجبار الأوكرانيين على الاستسلام.

لقد سمعنا الأسبوع الماضي من الأمين العام المساعد الأمين العام مسويا (انظر S/PV.9647) أن الخسائر في صفوف المدنيين في أوكرانيا الشهر الماضي كانت الأعلى منذ عام. وجزء كبير من الحملة يتم تخطيطه وتنفيذه من الأراضي الروسية. ويتم إطلاق القنابل الانزلاقية التي تضرب المدن الأوكرانية والقذائف التي تضرب محطات الطاقة من طائرات تنطلق من داخل المجال الجوي الروسي. وتقوم روسيا بحشد القوات وتجهيزها وقيادتها للهجوم على خاركيف من داخل حدودها.

ولأوكرانيا كل الحق في الدفاع عن نفسها من تلك الهجمات، بما يتماشى مع المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. إن قيام أوكرانيا بضرب أهداف عسكرية تهدد أراضيها وبنيتها التحتية وسكانها المدنيين ليس تصعيدًا، كما ادعت روسيا، بل خطوة معقولة لحماية نفسها. وكل بلد في وضع مماثل سيفعل الشيء نفسه.

وسنظل حازمين في التزامنا بسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة، وسنواصل تقديم الدعم لها للدفاع عن نفسها. وسيجتمع غداً العشرات من قادة العالم في سويسرا للتعبير عن دعمهم للسلام الدائم، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. وتبذل روسيا كل جهدها لمنعهم من الذهاب. ولكنهم يعلمون أن ميثاق الأمم المتحدة هو أساس السلام والأمن العالميين وأننا يجب أن نتمسك به في أوكرانيا.

وإذا كان الرئيس بوتين يريد حقًا حماية شعبه، فبمقدوره أن يفعل ذلك. ويمكنه إنهاء الحرب غدًا إذا أوقف عدوانه وسحب قواته من أراضي أوكرانيا. ومرة أخرى، نحثه على القيام بذلك.

السيدة بين (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها، وأحيط علما بإسهامات السيد كوفاليك. كما ترحب غيانا بمشاركة ممثل أوكرانيا في جلسة اليوم.

لقد بلغنا الآن ما يقرب من 28 شهراً منذ بداية الحرب – 28 شهراً من القصف شبه اليومي للمدن والبلدات مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 000 11 مدني وإصابة أكثر من 000 21 آخرين في جميع أنحاء أوكرانيا، وفقًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. إن حجم الأزمة الإنسانية الناجمة عن الحرب ينذر بالخطر الشديد، حيث يحتاج أكثر من 14,6 مليون أوكراني – أي حوالي 40 في المائة من السكان – إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية.

ويشهد العالم انتشار النزاعات المسلحة عبر قارات متعددة. وتستثمر الحكومات مستويات غير مسبوقة من الإيرادات في الميزانيات العسكرية المتصاعدة. وعندما تكون هناك مخاوف مشروعة، تعطى الأولوية للإنفاق العسكري حيث تسعى الحكومات إلى استرضاء شعوبها قائلةً إنها قادرة على الدفاع عن نفسها ضد التهديدات القائمة. وفي حالات أخرى، فإن مرتكبي مثل هذه التهديدات هم من ينفقون على ذلك من أجل تعزيز مصالحهم التوسعية وغيرها من المصالح. وفي كلتا الحالتين، تتأثر التنمية بشكل سلبي.

وقد وصل الإنفاق العسكري العالمي لعام 2023 إلى 2,4 تريليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 6,8 في المائة بالقيمة الحقيقية عن عام 2022، ويُقال إنها أكبر زيادة سنوية منذ عام 2009. وفي الوقت نفسه، لا يزال تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في أوكرانيا لا يتجاوز نسبة 27,5 في المائة.

وعلى الرغم من الشواغل الدفاعية المشروعة، هناك العديد من الروابط المباشرة وغير المباشرة بين الإنفاق العسكري وانخفاض الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. والواقع أن النزاعات المستمرة قد عرّضت للخطر سبل عيش الملايين من الناس وأبعدتنا أكثر عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولذلك تدعو غيانا إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية واحترام السيادة والسلامة الإقليمية، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. وتؤكد غيانا كذلك أن الوسيلة الفعالة الوحيدة لمنع مزيد من التصعيد أو عدم الاستقرار في أوكرانيا والمنطقة عموما هي إنهاء هذه الحرب. وبالتالي نهيب بالاتحاد الروسي أن يسحب جميع قواته العسكرية من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا.

ونؤكد من جديد على الحاجة الملحة إلى إحلال سلام عادل ودائم من خلال عملية سياسية ودبلوماسية، مع التزام جميع الأطراف. وغيانا على استعداد للإسهام في هذه الجهود.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

هذه هي المرة السادسة عشرة التي تدعو فيها روسيا إلى عقد جلسة بشأن شحنات الأسلحة الغربية إلى أوكرانيا. ورد روسيا الوحيد على الكارثة التي تسببت فيها هو محاولة جديدة للتملص من مسؤوليتها وإلقاء اللوم على الآخرين. فالأسلحة الغربية ليست سبب هذه الحرب. بل روسيا هي التي قررت، انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، شن غزو واسع النطاق على دولة لا تشكل تهديدا لها. وليست الأسلحة الغربية هي ما يطيل أمد هذا النزاع، بل استمرار روسيا بلا هوادة في حربها العدوانية تحدياً للقرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة وتحدياً للقانون الدولي وللأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية في 16 آذار/مارس 2022.

كما أن شحنات الأسلحة الغربية ليست هي سبب تقويض نظام عدم الانتشار الدولي وأمننا الجماعي، قرار روسيا شراء الأسلحة والذخائر من كوريا الشمالية، انتهاكاً لقرارات المجلس ومقابل منح تصريح مطلق لبرامج الانتشار النووي لكوريا الشمالية. واختارت روسيا الحصول على مسيَّرات مسلحة من إيران، على الرغم من أن نقل هذه المسيَّرات محظور بموجب القرار 2231 (2015). وبالمناسبة، تعرب فرنسا عن قلقها من احتمال نقل قذائف تسيارية من إيران إلى روسيا. وسيشكل ذلك تصعيدا لا يمكن التغاضي عنه.

نظرا لاشتداد الضربات الروسية ضد الأراضي الأوكرانية والمدنيين والمباني المدنية والبنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، ستواصل فرنسا تزويد أوكرانيا بالدعم العسكري الذي تحتاجه لحماية مجالها الجوي وأراضيها، وفقا للميثاق. وستواصل فرنسا نقل المعدات من أجل إحداث تغيير في الميدان. وتهاجم روسيا الآن أوكرانيا في منطقة خاركيف من مواقع عسكرية وراء الحدود الروسية، وليس من الأراضي المحتلة فحسب كما في السابق. ويجب أن يتمكن الأوكرانيون من التكيف مع الحالة الراهنة من أجل ضرب المواقع العسكرية على الأراضي الروسية التي تنفذ روسيا عدوانها انطلاقا منها. وبذلك تمارس أوكرانيا حقها الكامل في الدفاع المشروع عن النفس.

وتتهم روسيا مؤيدي أوكرانيا بالمساهمة في التصعيد. لكن ما هذا الهراء؟ فتدريب المجندين على الأراضي الأوكرانية لن يشكل تصعيدا بأي حال من الأحوال، وإنما يعني الاعتراف بسيادة أوكرانيا على أراضيها، ومرة أخرى، تزويدها بالوسائل اللازمة لممارسة حقها في الدفاع المشروع عن النفس.

إن مساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها تعني تهيئة الظروف لإحلال سلام عادل ودائم، لأن السلام لا يمكن أن يعني استسلام الضحية. وستواصل فرنسا مع شركائها دعم أوكرانيا ما دام ذلك ضروريا. ويشكل مؤتمر القمة الذي يبدأ غدا في سويسرا خطوة مهمة نحو بناء هذا السلام العادل والدائم. وسيتيح فرصة للتوصل إلى اتفاقات بشأن المسائل الرئيسية، وهي المسألة النووية، وأمن السكان المدنيين والبنية التحتية، والأمن الغذائي. وستشارك فرنسا في هذا المؤتمر على أعلى مستوى.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة. وأشكر أيضا السيدة إيزومي

ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها الثاقبة. وننوه بإسهام السيدة كارين كفياتكوفسكي.

وأرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم لأوكرانيا في هذه الجلسة.

إذ نتداول بشأن توريد الأسحلة فيما يتعلق بالنزاع في أوكرانيا، تؤكد سيراليون من جديد موقفها المبدئي وهو أن جميع عمليات نقل الأسلحة في حالات النزاع يجب أن تجري ضمن الأطر القانونية الدولية المعمول به وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وينبغي أن تشمل هذه العمليات إجراء تقييمات للمخاطر قبل النقل والتحقق من المستخدم النهائي لمنع تحويل وجهة الأسلحة والذخيرة. واستنادا إلى هذه الفرضية، نحيط علماً بمختلف الآراء المقدمة بشأن توريد الأسلحة فيما يخص النزاع في أوكرانيا منذ اندلاع النزاع قبل عامين، بما في ذلك الآراء المتعلقة بحق الدفاع عن النفس وانتهاكات مبدأ الحياد.

ويساورنا القلق إزاء التطورات الأخيرة في منطقة بيلغورود وخاركيف، التي يمكن أن تزيد من تصاعد النزاع وتفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. كما تشعر سيراليون بالقلق إزاء الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة على مدينة بيلغورود الروسية واستخدام القنابل الانزلاقية ذات القدرة التدميرية الكبيرة، التي تُلقى من الطائرات على مدينة خاركيف الأوكرانية والمناطق المحيطة بها. وفيما يتعلق بهذه التطورات، نشعر بقلق بالغ إزاء ما يبدو أنه تصريح من بعض الدول، يشجع أوكرانيا على استخدام الأسلحة التي تزودها بها أطراف ثالثة لضرب أهداف داخل روسيا.

إن هذه التطورات الأخيرة التي تنطوي على استخدام أسلحة معينة لاستهداف مواقع عبر الحدود والتصريحات التي تشير إلى توفير قدرات معينة لجهات فاعلة مختلفة تبعث على القلق، لأنها تثير مخاوف بشأن احتمال زيادة زعزعة الاستقرار وتصعيد النزاع وزيادة الأضرار التي تلحق بالمدنيين، وعرقلة احتمالات التوصل إلى حل سلمي للنزاع بشكل خطير. ورغم الإقرار بحق الدول في الدفاع عن نفسها، من الضروري أن تمارس جميع الأطراف ضبط النفس وأن تعطي الأولوية للحوار والوسائل السلمية لتسوية النزاعات لتجنب أي أعمال قد تعرض السلام والأمن في المنطقة للخطر على المدى الطويل.

من المهم أيضا أن نواصل تذكير جميع الأطراف بالآثار المدمرة لهذا النزاع على المدنيين والبنية التحتية المدنية. وتشير التقارير الواردة من بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسيف إلى أن عدد الإصابات الموثقة حتى الآن في صفوف المدنيين قد ارتفع إلى 231 32، بما في ذلك أكثر من 000 10 حالة وفاة، مع الإشارة إلى أن من المرجح أن تكون الأرقام الحقيقية أكبر بكثير. وأكدت اليونيسيف في 13 أيار/مايو أن حوالي 000 2 طفل قُتلوا أو أُصيبوا في أوكرانيا منذ بداية النزاع في شباط/فبراير 2022، مشيرة إلى أن عدد القتلى من الأطفال هذا العام قد ارتفع بنسبة 40 في المائة تقريباً مقارنة بعام 2023. ويفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً بأن 14.6 مليون شخص – أي ما يقارب 40 في المائة من سكان أوكرانيا – يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، في حين أن ما يقارب 9.7 مليون شخص قد نزحوا قسراً بسبب الحرب.

هذه الأعداد المفزعة للضحايا المدنيين والأزمة الإنسانية في أوكرانيا تؤكد على الضرورة الملحة لأن تعطي جميع أطراف النزاع الأولوية لحماية المدنيين وأن تمتنع عن زيادة التصعيد وعن السعي إلى الانتصار في الحرب في ساحة المعركة. وينبغي أن يكون الحوار والدبلوماسية الأداتين الأساسيتين المستخدمتين لتهدئة التوترات وتمهيد الطريق أمام حل سلمي للنزاع. ويجب أن يظل المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، ثابتا في التزامه بدعم السعي لتحقيق سلام عادل ومستدام في أوكرانيا.

ولئن كنا ننوه، في ذلك الصدد، بأن مؤتمر القمة بشأن السلام في أوكرانيا سيعقد خلال عطلة نهاية الأسبوع المقبل، فإننا نرى أنه كان ينبغي أن يدعى الاتحاد الروسي – بوصفه أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في أي عملية سلام – لحضوره.

وتعيد سيراليون تأكيد التزامها بالتمسك بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مع التشديد على أهمية احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والحث على تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

وفي الختام، ندعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية، واحترام سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها وبذل جهود دبلوماسية حقيقية للتوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع، مع مراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

ليس من المستغرب أن تدعو روسيا إلى عقد جلسة اليوم قبل يوم واحد من سفر ممثلي عشرات الدول إلى سويسرا لحضور مؤتمر القمة بشأن السلام في أوكرانيا. إن جلسة اليوم محاولة مكشوفة من قبل روسيا لإلهاء العالم وإلقاء اللوم على أي كان إلا نفسها فيما يحدث في أوكرانيا. ولكنها لا تخدع أحداً. وتروّج روسيا مرة أخرى لفرضية غير منطقية بأن ما يطيل أمد الحرب ليس هجماتها المتواصلة على دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة وشعبها ومدنها. إن روسيا تطلب منا أن نؤمن بأن جهود أوكرانيا للدفاع عن نفسها هي العقبة الحقيقية أمام السلام.

فبعد مرور أكثر من عامين على بدء غزوها الشامل، أصبح عدد الدول التي تجلس حول هذه الطاولة الآن أكبر من تلك التي وقفت إلى جانب روسيا في حربها العدوانية غير المشروعة. وبالمقابل، دعت أكثر من 140 دولة روسيا مراراً وتكراراً إلى إنهاء حربها ضد أوكرانيا والانسحاب الكامل من الأراضي الأوكرانية المعترف بها دوليًا. وليس مستغربا أن تسعى روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع الدول القليلة المستعدة لدعم تجاهلها الصارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

فقد نقلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عشرات الصواريخ الباليستية وأكثر من 000 11 حاوية ذخائر بشكل غير قانوني لمساعدة روسيا في حربها ضد أوكرانيا، مطيلة من معاناة الشعب الأوكراني. إن نقل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تلك الصواريخ الباليستية وغيرها من الأسلحة والأعتدة ذات الصلة وشراء روسيا لها انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن. وفي 29 أيار/مايو، نشرت الولايات المتحدة الأمريكية مادة تحليلية تظهر مقارنة بصرية لصور من وسائل الإعلام الحكومية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وصور لحطام الصواريخ من خاركيف، تؤكد أن روسيا استخدمت تلك الصواريخ ضد أوكرانيا.

وعمّقت روسيا علاقتها العسكرية مع إيران، بما في ذلك بحيازتها طائرات مسيرة إيرانية تشير تقارير موثوقة إلى أنها تُستخدم لاستهداف المدنيين الأوكرانيين والبنية التحتية المدنية. وتشير التقارير إلى أن روسيا تسعى أيضًا إلى شراء صواريخ باليستية من إيران. وكما قلنا من قبل، سيمثل ذلك تصعيدًا كبيراً في دعم إيران للحرب العدوانية الروسية.

إنني أود أن أشير بوضوح أن جمهورية الصين الشعبية تقوم بدور مهم في دعم الجهود الحربية الروسية. فالصين تزود روسيا بكميات كبيرة من الأدوات الآلية والإلكترونيات الدقيقة والبصريات، بالإضافة إلى تكنولوجيا الطائرات المسيرة وصواريخ كروز. وتسد تلك المواد ثغرات حرجة في دورة الإنتاج الدفاعي الروسي. وقد وسّعت روسيا سريعا، منذ عام 2023، قدرتها على صنع الذخائر الرئيسية، بما في ذلك قذائف المدفعية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى توفير شركات من جمهورية الصين الشعبية للنيتروسليلوز. وفي الربع الأخير من عام 2023 وحده، جاء أكثر من 70% من واردات روسيا من الأدوات الآلية من الصين بقيمة 900 مليون دولار تقريبًا. ومن المرجح أن روسيا كانت تستخدم تلك الأدوات الآلية للمساعدة في زيادة إنتاج الصواريخ الباليستية. كما تزود جمهورية الصين الشعبية روسيا بمحركات طائرات مسيرة ومحركات نفاثة توربينية لصواريخ كروز. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن الكيانات الصينية والروسية تعمل على إنتاج طائرات مسيرة بشكل مشترك داخل روسيا. إننا نحث جميع الدول على وقف التعاون العسكري مع روسيا الذي يدعم الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بتزويد أوكرانيا بما تحتاج إليه للدفاع عن نفسها وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ومشاركة المجتمع الدولي في مؤتمر القمة القادم بشأن السلام في أوكرانيا، الذي تستضيفه سويسرا، ستكون حاسمة في دعم هدفنا المشترك، وهو صون

السلم والأمن الدوليين. وندعو جميع الدول إلى دعم سعي أوكرانيا إلى تحقيق سلام عادل ودائم، بما يتفق مع مقاصد الميثاق ومبادئه. وستقف الولايات المتحدة إلى جانب أوكرانيا في سعيها إلى تحقيق سلام عادل ودائم يتماشى مع الميثاق. وسنواصل الدعوة إلى تحقيق العدالة لضحايا هذه الحرب العدوانية والعمل على محاسبة المسؤولين عنها.

السيد مرابط (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الثاقبة، وقد استمعت بعناية إلى ملاحظات السيد كوفاليك.

ظلت الجزائر تصر دائما، منذ بداية عضويتنا في مجلس الأمن، على ضرورة التخلي عن منطق المواجهة الذي ساد في النزاع في أوكرانيا. وقد حذرنا المجلس مراراً وتكراراً من المشاكل الناجمة عن المواجهة والاستقطاب، التي لا تؤدي إلا إلى المزيد من الخسائر في الأرواح وإطالة معاناة السكان وإيجاد المزيد من العقبات أمام إيجاد حلول فعالة. وقد حثثنا الأطراف على إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. كما دعوناهم إلى تفضيل الحوار والتفاوض الحقيقي، مع الأخذ بعين الاعتبار الشواغل الأمنية المشروعة للأطراف بشكل شامل وبناء. وللأسف، لم يتم الرد على تلك النداءات ولا تتطور الحالة على الأرض نحو تسوية سلمية. إننا نشهد بالأحرى مزيدًا من التصعيد في التوترات التي لن تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة وجعل الآفاق الإيجابية بعيدة أكثر من أي وقت مضى.

وإزاء تلك الخلفية، تعرب الجزائر مرة أخرى عن قلقها البالغ إزاء تدفق واستخدام الأسلحة والذخائر الفتاكة والمدمرة بشكل متزايد في مناطق النزاع. كما يساورنا القلق بنفس القدر من خطر وقوع تلك الأسلحة في أيدي الجماعات الإجرامية أو الإرهابية وسيطرتها عليها – وهو وضع قد يؤدي إلى تهديدات واسعة النطاق للسلام والأمن. كما يجب أن تسترشد الأطراف باستمرار بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويجب عدم ادخار أي جهد لتخفيف معاناة الناس.

وأخيراً، نعتقد أن من الأهمية بمكان تعزيز الجهود الدبلوماسية الدولية والشاملة لتحقيق السلام وتهيئة بيئة وظروف مواتية لذلك. ويتعين أن ينصب تركيزنا على التوصل إلى تسوية سلمية يمكن أن تلقى توافقا بين الأطراف المعنية بالنزاع. ولا يمكن أن يقربنا من إنهاء النزاع وبناء سلام مستدام سوى مفاوضات حقيقية وشاملة. وتظل الجزائر مستعدة لدعم أي جهود تهدف إلى تحقيق السلام والأمن من خلال حوار حقيقي وشامل بين الأطراف.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أنا أيضا أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

لقد مضى 28 شهراً منذ أن شنّ الاتحاد الروسي غزوه الشامل لأوكرانيا في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتستمر الحالة الأمنية في منطقة خاركيف، إلى جانب أجزاء أخرى من أوكرانيا، في التدهور ولا تظهر الهجمات الروسية اليومية على المدنيين والبنية التحتية المدنية أي علامة على التراجع. ووفقًا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قُتل ما لا يقل عن 174 مدنيًا وأصيب 690 آخرين في شهر أيار/مايو، وهو أعلى عدد من الضحايا المدنيين في شهر واحد منذ حزيران/يونيه من العام الماضي. فيجب أن يكون ذلك في صميم اعتباراتنا. وبدلاً من ذلك، يحاول الاتحاد الروسي مرة أخرى تقديم رواية مفادها أنه لا يحق لأوكرانيا الدفاع عن نفسها أو تلقي أي مساعدة من حلفائها للقيام بذلك. ولكن، إذا أرادت أوكرانيا الاستمرار في الوجود، فليس أمامها بديل سوى الدفاع عن نفسها. وذلك الحق منصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد تسببت الحملة الروسية الأخيرة ضد شبكة الكهرباء في أوكرانيا، والتي بدأت في أواخر مارس/آذار، في دمار وخراب. ومع بدء فصل الصيف في أوكرانيا بانقطاع التيار الكهربائي، بدأ القلق بشأن فصل الشتاء أيضًا، فقد ألحقت القوات الروسية بالفعل أضراراً بمعظم محطات الطاقة الحرارية والكهرومائية في أوكرانيا، وأثار انقطاع التيار الكهربائي الأخير مخاوف بشأن ما سيحدث عندما يحل الطقس البارد. فيجب علينا أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن نظام الطاقة في أوكرانيا قد انخفض بأكثر من 50 في المائة من قدرته التوليدية قبل الحرب. ويجب أن تتوقف الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية على

الفور، ويجب محاسبة مرتكبي تلك الجرائم. وجميع الأطراف ملزمة بحماية المدنيين وكفالة الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. كما نود أن نسلط الضوء على مبدأي التناسب والتمييز، بالإضافة إلى الحماية الخاصة الممنوحة للأطفال، بهدف الحد من خطر إلحاق ضرر كبير بالمدنيين.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الأدلة المتزايدة على شراء روسيا واستخدامها صواريخ من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضد أوكرانيا. فذلك انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ونظام الجزاءات. وفي ذلك الصدد، نأسف بشدة لقرار روسيا استخدام حق النقض ضد تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) (انظر S/PV.9591). فتلك الإجراءات تقوض نظام عدم الانتشار العالمي والميثاق نفسه.

وفي الختام، فإن مؤتمر القمة بشأن السلام في أوكرانيا الذي سيعقد في نهاية هذا الأسبوع في سويسرا سيكون نقطة انطلاق نحو إنشاء إطار للمفاوضات المرتقبة التي يمكن أن توجه جميع الأطراف نحو سلام شامل وعادل ودائم لأوكرانيا على أساس الميثاق والقانون الدولي. وإلى أن يأتي ذلك اليوم، ستواصل مالطة دعم أوكرانيا وسنواصل حث روسيا على سحب جميع قواتها ووكلائها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليًا بشكل كامل وفوري وغير مشروط. إن عالم يكون فيه الحق للقوي فرضية لا يمكن أن تقبلها مالطة على الإطلاق.

السيد فرناندیز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد دانيال كوفاليك على آرائهما، وأود أن أعرب عن تقديري لحضور الممثل الدائم لأوكرانيا في هذه الجلسة.

ظللنا نعقد جلسات منتظمة، منذ اندلاع هذا النزاع، لمعالجة التهديدات الهائلة التي يشكلها على السلم والأمن الدوليين، وكان آخرها في 20 أيار/مايو (انظر S/PV.9629). ومما يؤسف له أنه على الرغم من النداءات المتكررة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل وقف فوري للأعمال العدائية، فإن الحالة في أوكرانيا لم تزدد إلا تدهوراً. فلا يزال المدنيون يتحملون العبء الأكبر من الموت والخطر والدمار الناجم عن التجاهل الصارخ للقانون الدولي الإنساني وقواعد الحرب. إن الخسائر البشرية للنزاع مفجعة وكارثية. ومن الواضح أن مسار القوة العسكرية التصعيدية لا يمكن أن يؤدي إلى حل عادل ومستدام للأزمة. وقد أدى ذلك السلوك من دون شك إلى زيادة تدريجية في إمدادات الأسلحة إلى منطقة النزاع ويؤجج سباق تسلح عالمي، ما يؤكد المسار التصاعدي للنزاع الذي يرتكز فقط وبقوة على الإيمان بالحل العسكري. ويتجسد ذلك الواقع في تقرير مؤشر السلام العالمي لعام 2024 الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، الذي يُظهر التكلفة البشرية المدمرة وتعقيدات الحروب الحديثة الناتجة عن النزاعات الإقليمية مثل تلك التي تدور بين روسيا وأوكرانيا وفي غزة. إنها أمثلة على الحروب الأبدية، حيث يستمر العنف المطول إلى ما يبدو لا نهاية له من دون حل واضح، ويتفاقم بسبب الدعم العسكري الخارجي والحرب غير المتكافئة والتنافس الجيوسياسي.

إن موزامبيق تعترف اعترافاً كاملاً بالحق المشروع لكل بلد في الدفاع عن نفسه واعتماد التدابير اللازمة لتحقيق تلك الغاية. ولكن، يجب دائمًا ممارسة ذلك الحق المشروع بمسؤولية وشفافية ضمن الإطار القانوني الدولي القائم. وذلك النهج أساسي لتعزيز أنظمة عدم الانتشار ومنع تحويل الأسلحة إلى أيدي جهات فاعلة غير مصرح لها. وعلاوة على ذلك، تظل حماية المدنيين على رأس أولوياتنا. ويجب أن يكون ضمان سلامة المدنيين الأبرياء ورفاههم مبدأ غير قابل للتفاوض.

إن التمسك بالإطار القانوني الدولي لمراقبة الأسلحة والنقل المسؤول للأسلحة أمر بالغ الأهمية. وفي رأينا المتواضع، يكمن الحل في اتباع نهج سياسي وتفاوضي باعتباره السبيل الأكثر قابلية للتطبيق لإنهاء هذا النزاع وإرساء أسس سلام دائم ومستدام بين البلدين الجارين. ونكرر دعوتنا للطرفين إلى وقف الأعمال العدائية فوراً واستئناف المفاوضات المباشرة من دون شروط مسبقة والدخول في حوار بنّاء وهادف.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها. وأحطت علماً كذلك بملاحظات السيد كوفاليك.

في هذه الأوقات التي تزداد فيها حدة التوتر، من الضروري أن نعود إلى المبادئ الأساسية التي توحدنا. إننا ملتزمون، كدول أعضاء، بالمبادئ والقيم المشتركة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ونحن جميعاً ملزمون بالغرض الأساسي والجوهري لتلك الوثيقة، وهو صون السلم والأمن الدوليين. ويستتبع ذلك واجب احترام المساواة في السيادة بين جميع الدول وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها. ولا يمكن المساومة على تلك المبادئ.

غير أن العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك الميثاق. ونجدد مناشدتنا لروسيا، بهدف التوصل إلى حل سلمي، لتهدئة الحالة فوراً ووقف جميع الأعمال العدائية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية. ويلزمنا الميثاق جميعًا باحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها. كما نود أن نذكّر الجميع بأن لأوكرانيا الحق في ضمان أمنها والدفاع عن سلامة أراضيها وسيادتها. ومع استمرار الهجمات المدمرة على أوكرانيا، تستمر أعداد الضحايا المدنيين في الارتفاع. ونحث جميع الأطراف على احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان من دون قيد أو شرط. فيجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وفيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة، نعيد التأكيد على ضرورة الامتثال للاتفاقيات والصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة. ويشمل ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في ذلك المجال.

وقد أشارت سويسرا، في مؤتمر التعافي الأوكراني الذي عُقد في برلين هذا الأسبوع، إلى أننا تجرأنا على الحديث عن إعادة البناء بعد أشهر قليلة من بدء العدوان العسكري في عام 2022. وعلينا اليوم أن نتحرك ونتحلى بالشجاعة لبناء السلام. وبينما نتكلم الآن، تجري الاستعدادات النهائية لمؤتمر القمة الأول حول السلام في أوكرانيا الذي سيعقد في سويسرا خلال اليومين المقبلين. وسيحضر مؤتمر القمة ما يقرب من 100 وفد بهدف تطوير فهم مشترك لمسار محتمل نحو سلام عادل ودائم في أوكرانيا على أساس الميثاق. ونأمل مخلصين أن يكون الاجتماع مصدر إلهام لعملية سلام مستقبلية وأن يمكّننا من المضي قدمًا على طريق إنهاء هذه الحرب المرعبة. إن عقد سويسرا لمؤتمر القمة يندرج ضمن التزامنا المستمر بالمساهمة في تحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا بإعداد إطار يمكن فيه إجراء محادثات سلام بين الطرفين في المستقبل. وأعتقد أننا نتفق جميعا على أن الأخطار التي تم تحديدها لا يمكن تفاديها إلا من خلال الحوار. ولذلك نرحب بجميع الجهود والمبادرات الرامية إلى تعزيز السلام على أساس مبادئ الميثاق. و يجب علينا أن نوحد قوانا وأفكارنا ونظرتنا للعالم بغية تحقيق هذه الغاية. فما يجمعنا، في نهاية المطاف، هو واجبنا المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين؛

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

لا تزال الأزمة مستمرة في أوكرانيا. ولن يؤدي استمرار تدفق الأسلحة والذخائر إلى ساحة المعركة إلا إلى تفاقم الأزمة، وسقوط مزيد من الضحايا، وزيادة خطر تحويل وجهة الأسلحة أو انتشارها. ولا يمكن معالجة المشاكل المعقدة بحلول بسيطة. فالأسلحة قد تساعد في إنهاء الحرب ولكنها لن تحقق السلام الدائم. وتدعو الصين طرفي النزاع إلى إبداء الإرادة السياسية والسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة وبدء محادثات سلام في أقرب وقت ممكن، بهدف إنهاء القتال. وندعو المجتمع الدولي إلى إعطاء الأولوية للسلام والحالة الإنسانية، وتسريع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام للحيلولة دون تصاعد المواجهة، وتوحيد الجهود لمعالجة الآثار السلبية غير المباشرة للأزمة والعمل معاً لتهيئة الظروف اللازمة لتسوية سياسية. وما انفك موقف الصين من مسألة أوكرانيا ثابتاً وصريحاً. فنحن ملتزمون بالموضوعية والنزاهة. وسنبقى على اتصال وثيق بجميع الأطراف، وسنحث على إجراء مفاوضات سلام، وسنعمل بلا كلل وسنضطلع بدور بناء في الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية للأزمة في أوكرانيا في أقرب وقت ممكن.

عندما نظر المجلس في مسألة أوكرانيا في 20 أيار/مايو (انظر S/PV.9629)، أشارت ممثلة الولايات المتحدة إلى أن الصين تساعد روسيا على إعادة بناء صناعتها الدفاعية، ورددتُ على هذه الادعاءات في ذلك الوقت. واليوم أدلت ممثلة الولايات المتحدة مرة أخرى بتصريحات كاذبة مفادها أن الصين دعمت روسيا في مجهودها الحربي. وذلك غير مقبول. فأود أن أؤكد من جديد أن الصين ليست وراء الأزمة في أوكرانيا ولا طرفا فيها. وما فتئت الصين تدعو إلى تسوية سياسية ومحادثات سلام. ولم نزود قط أي طرف في النزاع بأسلحة فتاكة، وما زلنا نراقب المواد المزدوجة الاستخدام مراقبة صارمة.

يتوافق التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وروسيا مع قواعد منظمة التجارة العالمية وقواعد السوق. ولا يستهدف أي أطراف ثالثة ولا ينتهك القانون الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن التجارة بين الولايات المتحدة وروسيا لم تتوقف في الواقع منذ اندلاع الحرب. ووجهت الولايات المتحدة اتهامات متكررة بشأن العلاقات التجارية الطبيعية بين الصين وروسيا. وما ذلك إلا ضجة، ومحاولة لتركيز انتباه الناس على النزاع وتلفيق الخلافات. ونحث الولايات المتحدة على وقف استخدام مسألة أوكرانيا ذريعة لتشويه سمعة الصين واللجوء إلى الإكراه بشكل غير معقول لفرض عقوبات انفرادية على الشركات الصينية. ونحث الولايات المتحدة أيضا على بذل جهود حقيقية وإيجابية لإنهاء الحرب واستعادة السلام.

السيد بونيكفار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين على عرضيهما وأن أتطرق إلى نقطتين باسم وفد بلدي.

أولاً، تدعم سلوفينيا أوكرانيا في كفاحها ضد العدوان وستواصل هذا الدعم حتى تسحب روسيا قواتها. ونقدم مساعداتنا لأوكرانيا دعماً لبلد يدافع عن نفسه بما يتماشى مع المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. والجدير بالإشارة أنه، على الرغم من أن دعمنا لأوكرانيا يتماشى مع الأطر القانونية الدولية والوطنية المنطبقة، هناك أدلة كثيرة تشير إلى أن روسيا تشتري الأسلحة بشكل غير مشروع من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتترتب عن ذلك عواقب بعيدة المدى يمكن أن تزعزع الاستقرار في جميع أنحاء العالم.

ثانياً، نظرا لأننا نسمع مرة أخرى عن ارتفاع أرباح شركات الدفاع الغربية، أود أن أؤكد أن المساعدات لأوكرانيا ليست مسألة مال أو اقتصاد أو أرباح بل هي مسألة مبدأ وتضامن. ولكن إذا أردنا أن نتابع الخطاب الاقتصادي، فلا يسعنا إلا أن نتذكر المعايير المزدوجة المستخدمة في هذا النقاش. لقد تحولت روسيا نفسها إلى اقتصاد أوقات الحرب على نحو كامل وتنفق ما يقدر بنسبة 30 في المائة من ميزانيتها على حشد الأسلحة – أسلحة تستخدم في شن هجمات على دولة مجاورة ذات سيادة. ولا يستفيد أحد من هذه الدوامة ويجب أن تتوقف.

ثالثًا، إن سماع الوفد الروسي يتكلم عن آفاق السلام يملأ نفوسنا بالأمل. غير أننا نرى أن كل نقاش بشأن السلام الدائم يجب أن يبدأ وينتهي باحترام القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى مؤتمر قمة السلام الذي يبدأ غدا في سويسرا.

لتأمين مستقبل أوكرانيا، وفي الواقع مستقبل الدول الأخرى أيضا، يتعين على المجلس أن يتدخل ويبدأ في بناء الثقة. ونحن على استعداد للقيام بدورنا.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو ومقدم الإحاطة الآخر على إحاطتيهما.

كما نعلم جميعاً، من الخبث والخزي والنفاق أن يقوم معتدٍ وعضو دائم في مجلس الأمن بانتقاد المعتدى عليه، مما يؤدي إلى عدم قدرة المجلس على معالجة هذه المسألة التي تشكل خطراً كبيراً يهدد السلام والأمن الدوليين. ونريد أن نكرر بوضوح تام أن روسيا هي التي بدأت هذه الحرب العدوانية، انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. ولن تتمكن روسيا أبدا، أيا كانت الأعذار التي قد تتذرع بها، من تبرير أي من أعمالها غير المشروعة ضد أوكرانيا أو تقويض حق أوكرانيا المشروع في الدفاع عن نفسها. ومن الطبيعي، بالنسبة لغالبية المجتمع الدولي، أن يقدم دعما مستمرا ومشروعا لأوكرانيا وهي تكافح من أجل بقائها وسيادتها وسلامة أراضيها.

لقد شعرنا الجزع لما سمعنا الأساس المنطقي الذي احتجت به روسيا للدعوة إلى عقد جلسة اليوم، حيث إن روسيا نفسها هي

التي تشتري المدفعية الكورية الشمالية، بما فيها القذائف التسيارية، وتستخدمها في أوكرانيا، في انتهاك سافر لقرارات مجلس الأمن وتسبب خسائر فادحة في صفوف المدنيين الأوكرانيين. ومما يبعث على الأسف الشديد أيضا أن استخدام روسيا لحق النقض الذي منع تجديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) (انظر S/PV.9591) يسهل على روسيا وكوريا الشمالية التهرب من جزاءات الأمم المتحدة.

لقد أثبتت روسيا إبداعاً دبلوماسياً بمحاولة التعتيم على واقع عدوانها الذي لا يمكن إنكاره. لكنها لا تستطيع أن تجد لنفسها عذراً. تعرضت روسيا لإدانة شديدة ليس من جانب غالبية أعضاء المجلس فحسب ولكن من جانب المجتمع الدولي ككل، كما تجلى ذلك مرارا في قرارات الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نحث روسيا مرة أخرى وبقوة على وقف إهدار وقت المجلس الثمين وموارده الثمينة بطلب عقد جلسة للمجلس بشكل تلقائي لمناهضة جلسة أخرى، وعلى وقف استخدام هذه الجلسات منتدى للدعاية والتضليل. فإساءة استخدام المجلس على هذا النحو إنما يقلل من قيمة المجلس نفسه، وذلك لا يفيد أحدا، بما في ذلك الاتحاد الروسي.

والعناصر الضرورية لتحقيق السلام في أوكرانيا واضحة منذ البداية ولا تزال واضحة. يجب التصدي فورا لانتهاك ميثاق الأمم المتحدة. ونلتزم بفخر بصيغة السلام وندعم بقوة مؤتمر القمة المعني بالسلام في أوكرانيا الذي يبدأ أعماله غدًا وسيمثل اليابانَ فيه رئيس وزرائها.

لا يمكن إحلال سلام عادل ودائم من دون أوكرانيا. وينبغي ألا يكون الهدف هو السعي إلى الحياد بين المعتدي والضحية ومعاملتهما كما لو كانا متساويين. فهذا النهج ولا يفيد إلا المعتدي، أي روسيا، ولو كان بحسن نية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على ما جاء في قرار الجمعية العامة الذي اتُّخذ في 2 آذار/مارس 2022 بتصويت الأغلبية الساحقة (قرار الجمعية العامة دإ-1/11):

”تشجب بأشد العبارات عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا في انتهاك للمادة 2 (4) من الميثاق“

و

”تطالب أيضا بأن يسحب الاتحاد الروسي فورا وبشكل كامل ودون أي شرط جميع قواته العسكرية من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا“.

ويشرفنا اليوم أن نؤكد من جديد موقف اليابان الأخلاقي والمبدئي والعادل الذي يتماشى مع موقف الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ناكاميتسو، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. وأحيط علماً بتعليقات السيد كوفاليك. وأنوه أيضا بحضور الممثل الدائم لأوكرانيا في القاعة.

لا تزال حالة الحرب في أوكرانيا دون حل بعد مرور 841 يومًا على بدء الغزو. وتستمر العواقب الوخيمة التي يتعرض لها السكان المدنيون وتتزايد المخاطر التي تهدد السلام الإقليمي والعالمي. وتعرب إكوادور عن تأييدها النداء الدولي الواسع النطاق الذي يدعو الأطراف إلى الامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وإبعاد القتال عن المناطق الحضرية والمنشآت النووية. ويحظر القانون الدولي الإنساني بوضوح شن هجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية ويجب احترامه. وهو ما أوضحته المفوضة السامية ناكاميتسو بدقة.

وينص الميثاق على حق الدفاع عن النفس الذي يجب وضعه في سياقه. ويجب أن تمتثل عمليات نقل الأسلحة والذخائر للإطار القانوني الدولي المعمول به ويجب أن تمنع الدول تحويل وجهة الأسلحة والذخائر والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها أثناء استيرادها ونقلها وإنتاجها وتصديرها. ويجب بأي ثمن تجنب احتمال توسع النزاع جغرافياً أو وقوع أحداث تؤدي إلى مزيد من التوترات وتدعو إكوادور إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى وقف تصعيد النزاع.

لقد رفضت إكوادور تاريخيًا جميع الانتهاكات التي طالت سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وفضلت التسوية السلمية للنزاعات، وهو مبدأ ثابت في هذا النزاع وغيره من النزاعات. ويعرب بلدي عن تقديره لجميع جهود الوساطة والحوار التي يشجعها المجتمع الدولي دعما للسلام المستدام الذي يحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وفقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تدرك إكوادور أن السلام يتطلب مشاركة فعالة من الطرفين ويجب تقدير كل جهد يُبذل لتحقيق هذا الهدف. ولا مجال لتأجيل الحوار المباشر والبناء بين الطرفين من أجل التوصل إلى وقف الأعمال العدائية واستعادة السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثلة السامية ناكاميتسو على ما وافتنا به من معلومات، وأحيط علما بملاحظات السيد كوفاليك. وأرحب أيضا بمشاركة وفد أوكرانيا في جلسة اليوم.

ما فتئنا نشهد الآن زيادة في معاناة الشعب الأوكراني مع مرور 840 يومًا منذ الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا. واستهدفت روسيا في شهر مايو/أيار بوجه خاص منطقة خاركيف وكثفت مرة أخرى هجماتها العشوائية على المناطق الشرقية من أوكرانيا مثل دونيتسك وزابوريجيا في الآونة الأخيرة. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصيلة القتلى المدنيين في أوكرانيا الشهر الماضي بشكل حاد إلى 174 قتيلاً، وهي أعلى حصيلة من نوعها منذ عام. ومن هذا المنطلق، لا مفر لأوكرانيا من أن تسلك طريق ممارسة حقها الأصيل في الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، بمساعدة المجتمع الدولي. ومن الواضح تماما للجميع من المعتدي ومن هم المدافعون.

وفي الوقت نفسه، فإن تجارة الأسلحة المستمرة بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجعل دينامية الحرب هذه أكثر تعقيدًا ودماراً وتنتهك العديد من قرارات مجلس الأمن انتهاكًا صارخًا. ولذلك، ينبغي أن يتمحور موضوع جلسة هذه الهيئة حول التعاون العسكري غير المشروع بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وليس حول تقديم المساعدة لأوكرانيا.

وتفيد التقارير بأنه من المقرر أن يلتقي زعيما روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قريبًا أثناء زيارة مرتقبة رفيعة المستوى. ومما يزيد من فظاعة هذا الأمر أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتجاهل المجلس بل وتسخر منه بانتهاكها المتكرر لقراراته، في حين أن روسيا تتقاعس عن أداء واجبها بصفتها عضوا دائما في المجلس أنيطت به مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين باستخدامها العنيف للقوة ضد بلد مجاور. ونحث مرة أخرى روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن استمرار الغزو الروسي لن يؤدي إلا إلى تعزيز إرادة المجتمع الدولي في الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة والتضامن مع أوكرانيا، وقد ظهر ذلك – وسيظهر – بوضوح في مؤتمرين دوليين سيُعقدان هذا الأسبوع.

وعُقد قبل بضعة أيام مؤتمر إنعاش أوكرانيا في ألمانيا حيث أكد مجددا أكثر من 60 بلدا متشابه التفكير دعمه الثابت لأوكرانيا والتزامه المشترك بتعزيز قدرة أوكرانيا على الصمود طالما دعت الحاجة إلى ذلك. وسيجتمع قادة من مختلف أنحاء العالم مرة أخرى في نهاية هذا الأسبوع في مؤتمر القمة المعني بالسلام في أوكرانيا الذي سيُعقد في سويسرا لتحديد الخطوات اللازمة لإنهاء الحرب، بما يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

كوريا ليست استثناءً وهي تشارك بفخر في الجهود الموحدة للمجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق السلام وإعادة الإعمار في أوكرانيا. وستواصل كوريا الوقوف إلى جانب الشعب الأوكراني إلى أن يحقق سلاما عادلا ودائما على أراضيه. وسنظل أيضا منحازين بقوة إلى العدالة وميثاق الأمم المتحدة.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن تقديري للإحاطة التي قدمتها وكيلة الأمين العام ناكاميتسو. ولن أعلق بكل تأكيد على هراء السيد كوفاليك مراعاةً لتكلفة جلسات مجلس الأمن. سيكون ذلك إهداراً إضافيًا لأموال دافعي الضرائب. وألاحظ أيضًا الحضور المشتمر لمبعوث الدكتاتور في مقعد الاتحاد السوفياتي.

نؤكد مجددا أسفنا العميق لاستمرار هذا الوفد في تقويض ولاية مجلس الأمن من خلال محاولته بانتظام استخدام هذه الهيئة منبرا لنشر الدعاية الروسية. إنه أحد الآثار السلبية العديدة للأزمة الروسية العميقة المستمرة منذ عقود.

وفي الوقت نفسه، تواصل روسيا قتل الأوكرانيين. فقبل يومين فقط، قُتل تسعة مدنيين في مدينة كريفي ريه في مقاطعة دنيبروبتروفسك بعد أن أصابت قذيفة تسيارية روسية من طراز Iskander-M أحد المباني السكنية المتعددة الطوابق. وأسفر هذا الهجوم أيضًا عن إصابة 29 شخصًا، من بينهم خمسة أطفال. وفي وقت سابق من اليوم نفسه، حاولت روسيا أيضًا قتل سكان كييف من خلال استهداف العاصمة الأوكرانية بستة قذائف انسيابية وقذائف بالستية و 24 طائرة مسيرة من طراز "شاهد". وبفضل قوات الدفاع الجوي الأوكرانية، تم اعتراض جميع الطائرات المسيرة وخمسة قذائف. إلا أن القذيفة المتبقية أصابت إحدى منشآت البنية التحتية المدنية. وفي الليلة الماضية، تم إطلاق وابل آخر من 14 قذيفة و 17 طائرة مسيرة على المدن الأوكرانية.

وقد عانى شعبنا من أهوال مماثلة خلال الحرب العالمية الثانية. واحتلت ألمانيا النازية كامل أراضي أوكرانيا، وعانى بلدي من موجتين من الدمار الكارثي. وفي عام 1941، قامت القوات السوفيتية المنسحبة بتفجير البنية التحتية الحيوية، وفي عام 1943، فعل النازيون الشيء نفسه أثناء انسحابهم من أوكرانيا. ولقي الملايين من الأوكرانيين حتفهم في الحرب، إما بقتلهم على أيدي النازيين أو بموتهم في معسكرات الاعتقال. كما قُتل العديد منهم حياتهم في هجمات "مفرمة اللحم" السوفييتية، عندما أمر جنرالات ستالين بالاستيلاء على المدن بالتزامن مع الأعياد الرسمية السوفييتية. وكان هذا هو الحال في معركة كييف عام 1943. وكان الأمر الصادر هو بتحرير المدينة بأي ثمن بحلول يوم ذكرى الثورة البلشفية. وخسرت القوات السوفيتية أكثر من 100 000 جندي في معركة كييف – أي أكثر من النازيين بعشر مرات. وكان عدد كبير من القتلى هم من الأوكرانيين الذين تم حشدهم من المناطق المجاورة وأُلقوا على عجالة في ساحة المعركة، بتجهيز ضعيف وبلا تدريب.

ومع ذلك، فحتى أسلوب مفرمة اللحم لم يكن ليساعد ستالين على هزيمة النازيين دون مساعدة الدول التي اجتمعت في واشنطن في 1 كانون الثاني/يناير 1942 للتوقيع على إعلان الأمم المتحدة. وقد زودت الولايات المتحدة وحدها الاتحاد السوفيتي بـ 400 000 مركبة، و 14 000 طائرة، و 13 000 دبابة، و 2,7 مليون طن من منتجات البترول، و 4,5 مليون طن من المواد الغذائية والعديد من المواد الأخرى. وقد اعترف ستالين بذلك بنفسه في مؤتمر طهران عام 1943. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، عيد ميلاد ونستن تشورشيل، اقترح ستالين نخبًا على شرفه وأشاد بكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة:

> "أريد أن أخبركم بما قام به الرئيس والولايات المتحدة من وجهة النظر السوفيتية لكسب الحرب. إن أهم الأشياء في هذه الحرب هي الآلات. والولايات المتحدة هي بلد الآلات... ولولا هذه الآلات... لخسرنا هذه الحرب".

واليوم، عشية انعقاد مؤتمر قمة السلام، ندعو الأمم المتحدة بأسرها إلى الاتحاد، كما فعلت في كانون الثاني/يناير 1942، ضد الشر الذي جلب الحرب مرة أخرى إلى أوروبا. واليوم لا يمكن لابتسامة بوتين وتكشيره عن أنيابه البالية، التي تأتي من نفس العرين الذي كان يختبئ فيه ستالين خلف جدران الكرملين، أن تخيف العالم. وكما كان الحال في ذلك الحين، يجب أن يضع دعم الدول الأعضاء حداً للأزمة الروسية والحرب العدوانية والتهديد الوشيك للأمم المتحدة بأسرها.

كما نعرب عن تقديرنا أيضًا لأن لواء آزوف الثاني عشر للقوات الخاصة التابع للحرس الوطني الأوكراني قد اجتاز مؤخراً عملية التدقيق

التي أجرتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يتم العثور على أي دليل على ارتكاب لواء آزوف لانتهاكات قد تمنع وصول المساعدات العسكرية الأمريكية إلى تلك الوحدة. ونرحب بهذا الاستنتاج الذي يدحض حملة التشهير الروسية المستمرة منذ عام 2014. وكان جنود لواء آزوف من بين المدافعين الشجعان عن ماريوبول في عام 2022 وبقوا حتى النهاية في المدينة المحاصرة لحماية سكانها الذين كانت روسيا تحصدهم حصدا. وأدت كراهية روسيا للمدافعين عن ماريوبول إلى سوء معاملتهم في الأسر الروسي وإلى مذبحة أولينيفكا في تموز/يوليه 2022. ويوجد حاليًا أكثر من 900 جندي من لواء آزوف محتجزون بمعزل عن العالم الخارجي في السجون الروسية. وكما ذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فقد تعرض بعضهم للضرب حتى الموت، وحُكم على آخرين بأحكام بالسجن لمدد طويلة أو مدى الحياة لمجرد كونهم أعضاء في لواء آزوف. ونكرر دعوتنا لوقف تعذيبهم والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر والمدافعين عن حقوق الإنسان بالوصول إليهم دون عوائق وبشكل منتظم، وإدراجهم في عمليات تبادل الأسرى.

وفي الوقت الذي تروج فيه روسيا للهراء بقولها أن امتلاك الطرف المدافع للأسلحة يجعل السلام بعيد المنال، فإنها تتلقى الأسلحة من الدول المارقة مثل إيران وكوريا الشمالية. وقد أفادت التقارير أن بيونغ يانغ أرسلت بالفعل إلى روسيا أكثر من 10 000 حاوية شحن يمكن أن تحتوي على ما يقرب من 5 ملايين دانة مدفعية. وعلاوةً على ذلك، تلجأ روسيا إلى الضغط على الرعايا الأجانب للالتحاق بقوات الاحتلال الروسية في أوكرانيا عن طريق تهديد الأشخاص الموجودين بالفعل في روسيا أو خداع من تجندهم من الخارج. كما ذكرت وسائل الإعلام الدولية أن السلطات الروسية تهدد بعدم تمديد تأشيرات الطلاب والعمال الأفارقة ما لم يوافقوا على الانضمام إلى الجيش. وتحتجز موسكو الأجانب الذين يحملون تأشيرات عمل وتجبرهم على الاختيار بين الترحيل أو التجنيد في الجيش.

كما أطلقت روسيا أيضًا حملة تجنيد عالمية، وأغرت الرعايا الأجانب بوعود بالعمل المربح قبل إجبارهم على التدريب والانتشار في الخطوط الأمامية. ومن بين أحدث الحالات هروب 22 سريلانكيًا تمكنوا من الفرار من الجيش الروسي والعودة إلى ديارهم. وكما وصف المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع السريلانكية هذا الوضع المروع في 11 حزيران/يونيه "لقد تم خداعهم". وقال أحد هؤلاء الأفراد الـ 22، وهو رجل يُدعى أنيل مادوسانكا، للصحفيين إنه تلقى عرض عمل ليكون سائقًا في روسيا. ومع ذلك، عند وصوله، تم تسليمه بندقية هجومية وإرساله إلى الجبهة. وبعد أن أصيب، تمكن من الفرار إلى سفارة بلده في موسكو، التي رتبت لإعادته إلى وطنه. إننا نحث جميع الدول الأعضاء على تعقب الروس القائمين بالتجنيد في بلدانهم واتخاذ التدابير اللازمة لمنع التأثير المدمر للأزمة الروسية على سلامة مواطنيها. لنكن واضحين: إن روسيا تسعى لاستخدام البشر كوقود للحرب.

سيبدأ غداً مؤتمر قمة السلام الافتتاحي في سويسرا. ولا نستغرب أن تستغل موسكو كل فرصة سانحة لتشويه سمعة مبادرة السلام العالمية تلك، وإطلاق سلسلة أخرى من التصريحات المتلاعبة على خلفية الأزمة الروسية المتفاقمة. ومن السخف أن بوتين، الذي قام مع شركائه بالتخطيط والإعداد والتنفيذ لأكبر عدوان مسلح في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، يقدم نفسه في بيانه اليوم كصانع سلام. إلا أن من المتوقع أن يقوم مرة أخرى، من أجل إنهاء الحرب، بطرح خيارات تقوض أسس النظام القانوني الدولي وميثاق الأمم المتحدة. لقد أطلقت موسكو إنذارات بوتين عدة مرات من قبل عن ولا جديد في هذه البيانات الأخيرة. ولكن توقيت الإدلاء بها لا يخلو من دلالة.

ويسعى بوتين عشية انعقاد مؤتمر القمة العالمي الافتتاحي المعني بالسلام في سويسرا إلى تحقيق هدف واحد فقط، وهو منع القادة والبلدان من المشاركة في مؤتمر القمة. وتخشى روسيا من التوصل إلى سلام عادل ودائم قائم على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ونسمع مرة أخرى من عرين الكرملين زئيرا مبحوحا للديكتاتور العجوز، مثلما سمعنا في 23 شباط/فبراير 2023 حينما صوتت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مؤيدة لتلك المبادئ. وأما الذين صوتوا معارضين لها فإنهم يعارضون السلام العادل، بل إن بعضهم لا يزالون يشجعون على تجميد النزاع.

إن الصوت القوي للبلدان التي التفت حول مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر القمة العالمي المعني بالسلام في سويسرا سيكون حاسماً من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا. كما أن هذا الصوت مهم جدا لحمل روسيا على قبول هذه المبادئ والتخلي عن الإنذارات والانتقال إلى إجراء مفاوضات بحسن نية لإنهاء الحرب، بدلًا من مواصلة حملة دعائية تتزايد من خلال الضربات الصاروخية اليومية المروعة على أوكرانيا.

قبل ثمانين عاما، أوقف الحلفاء الذين وقعوا على إعلان الأمم المتحدة الحرب في أوروبا بتقديم مساعدات هائلة من الأسلحة والذخائر والأغذية لضحايا العدوان. إنهم قادرون على إيقافها هذه المرة. والمطلوب الآن، كما كان الحال بالأمس، هو الوحدة والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة. ويشكل مؤتمر القمة المعني بالسلام في سويسرا المكان المناسب للقول بصوت عالٍ وواضح: نحن شعوب الأمم المتحدة عقدنا العزم على وقف الحرب التي جلبت على ملايين النساء والرجال أحزاناً يعجز عنها الوصف. ويجب أن يحرص المجلس على إسماع صوته.

رُفعت الجلسة الساعة 16/45.